

المحور 3: تأثير الحملات العسكرية على بنية المجتمع الجزائري

أولاً: مفاهيم أساسية:

1- بنية المجتمع: هي النظام أو الهيكل الذي يحدد العلاقات بين وحداته سواء كانت أفراداً، جماعات (كالأسرة... إلخ) أو مؤسسات، وتشمل أنماط الفعل المتكررة و القواعد، والترتيبات الاجتماعية النمطية التي تنظم حياة المجتمع وتحدد أدواره ووظائفه المختلفة ويمكن تحليلها من خلال البحث في التفاعلات والعلاقات بين مكوناتها لفهم طريقة عمل المجتمع.

- عناصرها :

- الوحدات الاجتماعية

- العلاقات والأنماط

- الوظائف والمعاني

2- الحملات العسكرية : خطة إستراتيجية واسعة النطاق وطويلة الأمد ضمن حرب أكبر، تتضمن سلسلة من العمليات العسكرية أو المعارك المترابطة لتحقيق هدف استراتيجي محدد تستمر مدة متفاوتة، وتنفذ على منطقة معينة ضمن مسرح عمليات محددة غالباً ما تشكل جزءاً من صراع أكبر.

ثانياً: أهم الحملات العسكرية على الجزائر :

بدأت الحملات العسكرية على الجزائر منذ القرن 16 م؛ حيث شهدت عديد الحملات العسكرية من الانجليز وبدرجة اكبر الاسبان، وكذلك الفرنسيين الذين ظلت شهودهم مستمرة إلى غاية القرن 19 م،

ثالثاً : بنية المجموعة الجزائرية ما قبل 1830م: سيتم التركيز على المرحلة العثمانية

مميزاتها في العهد العثماني: تميز المجتمع الجزائري في العهد العثماني بكونه:

- مجتمعاً ريفياً بالدرجة الأولى؛ حيث توزع زهاء 95% من الساكنة في الأرياف بينما ضمت المدن حوالي 5% فقط.

- ساد نمط الحياة الحضرية في الجبال ونمط الحياة البدوية في السهول

- بالنسبة للمدن كانت تعرف توزيعا غير متكافئ للسكان؛ حيث تركز العدد الأكبر من السكان في الجهة الغربية منها في الجهة الشرقية.

ساكنه المدن :

سكن المدن عائلات حضرية (بلدية) تعود جذورها إلى العهد الإسلامي وبعضهم إلى الأندلسيين والأشراف.

أطلق على سكان المدن الأعيان؛ ويشملون ملاك الأرض، الصناعات الماهرة، كبار التجار والبحارة المغامرون.... إلخ

عملت طبقات الأعيان على المحافظة على امتيازاتهم الاقتصادية وانصرفوا على العمل السياسي، على عكس العمل في القضاء والافتاء والتعليم... إلخ

- مارست العائلات التي انطوت تحت لواء السلطة المركزية التركية اقتطاع الضرائب لصالح البايك، وسميت بقبائل المخزن، وقد مثلت عشائر المخزن السلطة المركزية التركية، نصب على رأسهم قائد تركي

ساكنة الريف:

- شكلوا ما يسمى بالمجموعات العشائرية والقبائل الخاضعة لرئيس القبيلة أو الشيخ، يحكمها مجلس الشيوخ، وكل قبيلة توزعت على عدد من القرى، وسادتها العصبية القبلية

- حضيت نخبة المعرفة بمكانة مرموقة كذلك في الأرياف، واشرفوا على المؤسسات الدينية والتعليمية.

رابعا: آثار الاحتلال العسكرية الفرنسية على بنية المجتمع الجزائري (ما بعد 1830)

1- الآثار الاجتماعية :

يذهب عدي الهواري في كتابه الاستعمار الفرنسي للجزائر تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية إلى القول: أن المرحلة التاريخية التي تم من خلالها تفكيك التشكيلة الاجتماعية في الجزائر وفقا للإدارة العسكرية السياسية للمستعمر الفرنسي من خلال:

- نزع الملكيات العقارية والمصادرات وتفتيت القبائل تشبه إلى حد كبير المرحلة التاريخية التي جرى فيها انحلال المجتمع الإقطاعي في أوروبا مع وجود فرق ذو شأن يتعلق بان القطاعات الإنتاجية الجديدة لم تستطع امتصاص قوة العمل المحررة وهو السبب الرئيس وراء التخلف الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري لاحقا

- لقد أنتج هذا التفكيك تجميدا للنسق الاجتماعي وتفكك البنى الاجتماعية، مما أنتج بدوره المواطن البلدي بالمفهوم الجزائري أو الحضري بالمفهوم السوسيولوجي الذي عرفه بورديو بأنه: "الفرد المنفصل من قبيلته والذي يحافظ عندما يجد نفسه في دائرة الاقتصاد الرأسمالي والمنافسة الفردية على نمط حياة وتفكير لا معنى لهما ضمن الإطار الاجتماعي القديم".

- تراجع المجتمع الريفي إلى زراعة الاكتفاء الذاتي، مع تفكيك علاقات الإنتاج القديمة دون استبدالها بعلاقات اجتماعية أخرى.

- تحول قسم زهيد من السكان إلى عمال زراعيين دائمين أو موسمين، وإلى يد عاملة غير متخصصة تعمل في ورشات الأشغال الكبرى بعدما كانوا أصحاب ملكيات، بينما بقي القسم الأكبر من سكان الريف مداومين على شكل متدن من الأشكال الاجتماعية الجماعية، مما خلق مسار تراكم أولي متجمد.

عموما نقول أن الإدارة الفرنسية استطاعت القضاء على أعيان المدن وأهل الحضر إلى حد كبير من خلال الهجرة، التهجير، النفي، التفجير، هدم الأسواق، القضاء على الحرف والصنائع وإغراق الأسواق بالسلع الأوروبية، وبناء المدينة الأوروبية على أنقاض المدينة العربية في مختلف المدن.

وعلى الرغم من أنها لم تستطع تحطيم البناء القبلي تحطما كاملا إلا أنه تم تفكيك القبيلة ككيان سياسي إلى دواوير بواسطة قانون السناتيس كونسيلت 1863، وقانون Warnier 1973 الذي كرس مبدأ الملكية الفردية وتقليص أراضي العرش.

الآثار السياسية :

حاولت فرنسا فرض السيطرة التامة على كل مقدرات الشعب الجزائري بموجب مرسوم 22 جويلية 1834 الذي أصدره الملك " لويس فيليب " (1773_1850)، وبناء على ذلك أصبح تعيين الحاكم العام يتم من طرف السلطة المركزية بباريس والذي يكون تحت تصرف وزاره الداخلية، يساعده مجلس الحكومة

ومجالس مالية مهمتها استشارية وليست تشريعية. وعلى رأس العملات الثلاثة (الجزائر، قسنطينة، وهران) ولاية تعيينهم الحكومة الفرنسية، وقت تدعمت هذه المنظومة بسلسلة من القوانين الجائرة:

قانون الأهالي (24 أكتوبر 1870)، وبمقتضاه اكتسبت السلطة الإدارية اختصاصات وصلاحيات السلطة القضائية، وسقطت بذلك الضمانات المألوفة لحرية الأفراد بحجة المحافظة على الأمن وهذه الاختصاصات يمكن إجمالها في:

- للحاكم العام سلطة توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن العام
- الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية، فالجريمة التي يرتكبها الفرد يتحمل مسؤوليتها كل سكان المكان.
- للمتصرفين الإداريين ورؤساء البلديات سلطة حبس الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون حكم قضائي

الآثار الاقتصادية

1- نهب الأملاك الخاصة : على الرغم من البند 05 في معاهدة الاستسلام المتوقعة في 5 جويلية 1830 بين الكونت دي " برومون" قائد جيوش الاحتلال الفرنسي والداي حسين الذي نص على " عدم المساس بأملاك الشعب الجزائري ولا تجارتهم ولا صناعاتهم"، إلا أن الممتلكات الخاصة الجزائرية قد تعرضت للسطو والنهب بمختلف الوسائل، لتتحول الأراضي المسلوقة محمية ملكيتها للمستعمر بموجب قانون مجلس الشيوخ (1863) وقانون فارني 1873 فضلا على قانون الأهالي

2- استغلال الثروات

الأمر الذي أدى إلى آثار سلبية تماما على:

- القطاع الفلاحي،
- القطاع التجاري
- القطاع الصناعي